الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/53/L.26
3 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩١ (أ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة والتنمية

إندونيسيا*: مشروع قرار

التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ٩٥/٥٠ و ٩٨/٥٠ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ و ١٦٧/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، و ١٨٢/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وكذلك إلى الاتفاقات الدولية ذات الصلة المتعلقة بالتجارة والنمو الاقتصادي والتنمية والقضايا المترابطة في هذا المجال،

وإذ ترحب بالبيان الوزاري الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨ بشأن مسألة الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك التطورات الحاصلة منذ جولة أوروغواي والآثار والفرص والتحديات المترتبة عليها، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، من بينها أقل البلدان نموا في سياق النزعة إلى العولمة والتحرير[١]؛

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/53/3)، الفصل الرابع، الفقرة ٥.

041198 041198 98-33635

وإذ تعيد تأكيد نتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المعقود في ميدراند، بجنوب أفريقيا[٢] التي توفر إطارا هاما للعمل على إيجاد شراكة من أجل النمو والتنمية،

وإذ تحيط علما بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الخامسة والأربعين[٣]،

وإذ تلاحظ أن المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية انعقد في جنيف في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨،

١ - تقر بأهمية توسيع نطاق التجارة الدولية بوصفها محركا للنمو والتنمية، وبالحاجة، في هذا السياق، إلى إدماج البلدان النامية إدماجا سريعا وتاما في النظام التجاري الدولي مع المراعاة التامة للفرص والتحديات التي توجدها العولمة والتحرير ومع أخذ الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في الاعتبار؛

٢ - تجدد الالتزام بدعم وتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح، يقوم على قواعد محددة، ويكون عادلا ومأمونا وغير تمييزي، وشفافا، يمكن التنبؤ به، ويسهم في النهوض اقتصاديا واجتماعيا بجميع البلدان والشعوب من خلال العمل على تحرير التجارة وتوسيع نطاقها وتشجيع العمالة والاستقرار ومن خلال إيجاد إطار لإقامة علاقات تجارية دولية. وفي هذا الصدد، تعرب عن الأسف إزاء أي محاولة ترمي إلى تجاوز أو تقويض الإجراءات المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف والمتعلقة بسير التجارة الدولية، مثل اللجوء إلى اتخاذ إجراءات من جانب واحد، علاوة على التدابير المتفق عليها في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛

٣ - تعيد تأكيد دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه الجهة التي تقوم في إطار الأمم المتحدة بتنسيق المعالجة المتكاملة للمسائل الإنمائية والمسائل ذات الصلة في مجالات التجارة والمالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة؛

٤ - ترجو من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل، على أساس نتائج دورته التاسعة، تحديد وتحليل ما للقضايا المتصلة بالاستثمار من آثار على التنمية، آخذا بعين الاعتبار مصالح البلدان النامية ومراعيا الأعمال التي اضطلعت بها المنظمات الأخرى؛

---

(٢) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة التاسعة، ميدراند، جمهورية جنوب أفريقيا، ٢٧ نيسان/أبريل - ١١ أيار/ مايو ١٩٩٦، التقرير والمرفقات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.II.D.4)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٣) A/53/14 (Part IV).

٥ - تلاحظ مع التقدير المبادرة التي قام بها الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بدعوة الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة إلى المشاركة في مناقشات مجلس التجارة والتنمية وتشجع مواصلة هذه الممارسة في المستقبل؛

٦ - تكرر التأكيد على ضرورة مواصلة تحرير التجارة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولا سيما في القطاعات التي تهم البلدان النامية من ناحية التصدير، وذلك من خلال جملة أمور منها:

(أ) تحقيق تخفيضات كبيرة في جميع التعريفات وتخفيض الحدود القصوى للتعريفات إلى ما كانت عليه والقضاء على التصعيد التعريفي، الذي يؤثر في مجموعة كبيرة من المنتجات والقطاعات؛

(ب) القضاء على السياسات التي تشوه التجارة والممارسات الحمائية والحواجز غير التعريفية في العلاقات التجارية الدولية؛

(ج) فرض مراقبة متعددة الأطراف متزايدة على عملية اللجوء إلى رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية ومعايير حماية صحة البنات والمعايير التقنية بحيث تحترم وتتماشى مع القواعد والالتزامات المتعددة الأطراف ولا تستخدم لأغراض حمائية؛

(د) قيام الدول المانحة للأفضليات بتحسين وتجديد خططها لنظام الأفضليات المعمم بهدف إدماج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في النظام التجاري الدولي وإيجاد طرق ووسائل لضمان استخدام أكثر فعالية لخطط نظام الأفضليات المعمم، وتلاحظ، من هذا السياق، القلق الذي أبدته الأطراف المستفيدة من أن يؤدي توسيع نظام الأفضليات المعمم، من خلال ربط الاستحقاق باعتبارات غير تجارية، إلى الانتقاص من قيمة مبادئه الأصلية، وهي بالتحديد عدم التمييز والعالمية وتقاسم الأعباء وعدم المعاملة بالمثل؛

٧ - تؤكد أنه لا بد للمجتمع الدولي من الناحية الأخلاقية وقف عملية تهميش أقل البلدان النامية وعكس اتجاهها عن طريق العمل على إدماجها بسرعة في الاقتصاد العالمي من خلال الإفادة إلى أقصى حد من الفرص التجارية الناشئة عن العولمة والتحرير، وتعترف بأن التنفيذ التام لبرنامج للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا يتطلب، حسبما جاء في البيان الوزاري الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨[(١)]، تحقيق المزيد من التقدم في مجال إزالة الرسوم المفروضة على الواردات من أقل البلدان نموا وتدعيم المساعدة الدولية لتكملة جهودها الرامية إلى بناء القدرات وتوفير مساعدة تقنية متزايدة لمساعدتها في تعزيز قدراتها في مجال العرض؛

٨ - تؤكد أيضا الحاجة الملحة إلى تيسير إدماج البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي، وفي هذا السياق، ترحب بخطة الأمين العام ذات المنحى العملي من أجل تحقيق التنمية في أفريقيا الواردة في التقرير المتعلق بأسباب النزاع وتعزيز سلام دائم وتنمية مستدامة في أفريقيا[٤]، وتؤيد النداء الوارد في البيان الوزاري والداعي إلى مواصلة بذل الجهود لتعزيز الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات التي تهم اقتصادات البلدان الأفريقية وتوفير الدعم لجهودها الرامية إلى التنويع وبناء القدرات في مجال العرض، وتطلب، في هذا السياق، من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مواصلة إسهامه في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٥] مع مراعاة الاستنتاجات التي اتفق عليها مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة والأربعين[٦]؛

٩ - تؤكد كذلك الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص، في سياق التعاون الدولي بشأن قضايا التجارة والتنمية، لتنفيذ الالتزامات الإنمائية الدولية العديدة الموجهة إلى تلبية الاحتياجات ومعالجة المشاكل الإنمائية الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول غير الساحلية النامية، والاعتراف بأن البلدان النامية التي تقدم خدمات المرور العابر (الترانزيت) تحتاج إلى دعم كاف من أجل صيانة وتحسين هياكلها الأساسية الخاصة بالمرور العابر؛

١٠ - تؤكد من جديد ضرورة أن يطبق جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية بصورة فعالة جميع أحكام الوثيقة الختامية التي تجسدت فيها نتائج جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[٧]، مع مراعاة المصالح الخاصة للبلدان النامية، والحاجة إلى تنفيذ فعال للأحكام الخاصة من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والقرارات الوزارية ذات الصلة لصالح البلدان النامية، وتؤكد من جديد، في هذا الصدد، الحاجة إلى التنفيذ التام للمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وتحث الحكومات والمنظمات الدولية المعنية على التطبيق الفعال للقرار الوزاري بشأن التدابير المتعلقة بما قد يترتب على برنامج الإصلاح من آثار سلبية بالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية[٧]؛

---

(٤) A/52/871-S/1998/318.

(٥) القرار ١٥١/٤٦، المرفق الثاني.

(٦) A/53/15 (Part IV)، الفصل الأول، الفرع هاء، الاستنتاجات المتفق عليها ٤٥٤ (د - ٤٥).

(٧) انظر الصكوك القانونية التي تجسد نتائج جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشور أمانة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "الغات"، رقم المبيع GATT/1994-7).

١١ - تؤكد من جديد ضرورة الحفاظ على زخم عملية تحرير التجارة المتزايدة ولا سيما بالنسبة للمنتجات التي تهم البلدان النامية ومراعاته في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية؛ وينبغي مواصلة عملية التحرير على أساس واسع القاعدة بما فيه الكفاية للاستجابة لمجمل مصالح واهتمامات جميع الأعضاء في المنظمة، ولا سيما البلدان النامية داخل إطار المنظمة؛ وفي هذا الصدد، تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى توفير الدعم التحليلي والمساعدة التقنية للبلدان النامية من أجل أن تشارك بفعالية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وأن تضع جدول أعمال إيجابيا للمفاوضات التجارية المقبلة؛

١٢ - ترحب بأن مجلس التجارة والتنمية قد استهل في دورته الخامسة والأربعين، عملية التحضير الموضوعي للدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المقرر عقدها في بانكوك في عام ٢٠٠٠ من أجل أن يضع المجلس الصيغة النهائية لجدول أعمال المؤتمر في دورته التنفيذية التاسعة عشرة التي ستعقد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وترى أن الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ستوفر فرصة هامة ينبغي أن تغتنمها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل القيام بتأمل جماعي في قضية التنمية؛

١٣ - تؤكد أهمية تعزيز النظام التجاري الدولي وتحقيق المزيد من العالمية له وتسريع العملية الموجهة نحو تمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وتؤكد ضرورة قيام الحكومات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية ذات الصلة بمد يد المساعدة إلى البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لتسهيل ما تبذله من جهود نحو الانضمام إلى تلك المنظمة بصورة سريعة وشفافة على أساس حقوق والتزامات الانضمام إليها، وضرورة قيام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتقديم المساعدة التقنية ضمن ولايته للإسهام في إدماج تلك البلدان إدماجا كاملا وسريعا في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

١٤ - تؤكد الحاجة إلى تحسين وتنسيق التدابير الرامية إلى معالجة آثار الأزمة المالية في النظام التجاري الدولي والتوقعات الإنمائية للبلدان النامية، مشددة على أن الإبقاء على نظام تجاري مفتوح والحفاظ على نمو متواصل في التجارة العالمية هما من العناصر الأساسية للتغلب على الأزمة، وترفض اللجوء إلى أي تدابير حمائية؛ ويوجد على مستوى أشمل حاجة إلى زيادة الاتساق بين الأهداف الإنمائية التي اتفق عليها المجتمع الدولي وسير عمل النظام التجاري والمالي الدولي، وتدعو، في هذا الصدد، إلى إيجاد تعاون وثيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية؛

١٥ - تسلم بأهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي المفتوح في إيجاد فرص جديدة لتوسيع التجارة والاستثمار، وتؤكد أهمية امتثال هذه المبادرات لقواعد منظمة التجارة العالمية، حيثما ينطبق ذلك؛ وتؤكد،

واضعة في الاعتبار أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف، أنه ينبغي أن توجه الاتفاقات التجارية الإقليمية نحو الخارج وأن تدعم النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

١٦ - تكرر التأكيد على أنه ينبغي أن يكون هدف الحكومات، متمشيا مع جدول أعمال القرن ٢١[٨] وإعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية[٩]، كفالة وجود دعم متبادل بين السياسات التجارية والبيئية بحيث يتم تحقيق التنمية المستدامة؛ وينبغي لدى القيام بذلك ألا تستخدم لأغراض حمائية سياساتها وتدابيرها الإنمائية، التي قد تؤثر في التجارة، وفي هذا الصدد، تشجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على مواصلة أعماله المتعلقة بالتجارة والبيئة والتنمية؛

١٧ - تشدد بقوة على الحاجة إلى توفير المساعدة التقنية للبلدان النامية من أجل بناء القدرات في مجال المفاوضات التجارية والإفادة إلى أقصى حد ممكن من آلية تسوية المنازعات، وتشدد، في هذا الصدد، على ضرورة تعزيز قدرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الاضطلاع بأنشطة تحليلية وأنشطة التعاون التقني في مجالات التجارة والمالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وترحب بما يقيمه مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومصرف التسويات الدولية وغير ذلك من المنظمات ذات الصلة، من تعاون في سياق اضطلاعه بأعماله؛

١٨ - تؤكد أن آلية تسوية المنازعات التي تأخذ بها منظمة التجارة العالمية هي عنصر أساسي فيما يتعلق بنزاهة ومصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف والتحقيق الكامل للمنافع المتوقعة من اختتام جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛ وتشدد، في هذا الصدد، على الحاجة إلى أن تراعي منظمة التجارة العالمية ما قد يترتب على قراراتها من آثار في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

١٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك التطورات الحاصلة في النظام التجاري المتعدد الأطراف وبحث تنفيذ البيان الوزاري المتعلق بالوصول إلى الأسواق الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨.

- - - - -

(٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دى جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول (القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8) القرار ١، المرفق الثاني).

(٩) المرجع نفسه، المرفق الأول.